بسم الله الرحمن الرحيم

الله الوطن الديمقراطية

التجمع الاتحادي

اللجنة العليا للمؤتمر العام – المكتب القيادي

مشروع السودان العظيم

اندلاع حرب ١٥ ابريل (نيسان) ٢٠٢٣م بين الجيش السوداني ومليشيات الدعم السريع في قلب العاصمة السودانية الخرطوم هو تجسيد للازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السودانية في اسوأ تجلياتها، كأنعكاس حقيقي لسلسلة متصلة من تراكم الازمات والمظالم والتي ظلت مكبوتة طوال عقود الدولة السودانية الحديثة أي ما بعد ١٨٢١م.

بعد انتصار الحركة الوطنية في معركة الاستقلال في ١ يناير ١٩٥٦م شهد السودان ميلاد اول حكومة وطنية برئاسة السيد إسماعيل الازهري طيب الله ثراه الا ان هذه الحكومة لم تصمد سوى ستة اشهر فقط فانهارت وتقدم الازهري باستقالته نتيجة لتصاعد الخلافات داخل الحزب الوطني الاتحادي الحاكم وتعرضه لانشقاقات كبيرة وسط نواب الهيئة البرلمانية الامر الذى أدى الى تكوين حكومة جديدة برئاسة الاميرلاي عبد الله خليل وبرعاية تامة من السيدين (عبد الرحمن المهدي – علي الميرغني) انتهت هذه الحكومة أي حكومة عبد الله خليل بتسليم السلطة للفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م وهذا يعتبر اول انقلاب عسكري في تاريخ السودان الحديث.

كشفت تجربة الحكم الوطني الأول ما بعد الاستقلال عن خللين جوهريين

أولا/ هشاشة البناء التنظيمي للأحزاب السياسية

ثانيا/ غياب المشروع الوطني المتوافق عليه لمرحلة ما بعد الاستقلال وبالتالي غياب التصور العام لاسس بناء الدولة.

استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان وظلت الأوضاع تتأرجح ما بين حكم مدني قصير المدى وأنظمة استبدادية عسكرية حكمت لفترات طويلة امتدت لاكثر من خمسة عقود ترافق مع فترات الحكم العسكري في البلاد انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ومصادرة تامة للحريات ومظالم كبيرة على سكان الأقاليم والارياف

في مجال التنمية وخدمات التعليم والصحة والكهرباء والمواصلات والبنيات الأساسية للنهضة والتطور أدى انعدام الخدمات الاساسية الى اتساع دائرة الحرب الاهلية والتي كانت محصورة في جنوب السودان لتمتد وتشمل ولايات دار فور وكردفان والنيل الأزرق ليصبح حمل السلاح لسكان تلك المناطق هو الوسيلة للتعبير عن تلك المظالم والمطالبة بالحقوق والعدالة والمساواة. ساد هذا الوضع الى ان انفجرت ثورة ١٩ ديسمبر ٢٠١٨م لتعيد الامل والطموح والرغبة في انهاء الظلم والاستبداد وسيادة دولة العدل والحرية والمساواة وكان تحالف الحرية والتغيير الممثل الوحيد لقوى الثورة يقود المفاوضات مع المجلس العسكري وتمخض عنها وثيقة دستورية معيبة أعطت العسكريين ما لا يستحقون وتمكنوا من الانقضاض عليها في انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الانقلابيين انفسهم وتطور هذا الخلاف وبلغ ذروته في اشعال فتيل الحرب اللعينة التي تهدد بقاء الدولة السودانية ما لم تطلع القوى السياسية والمدنية بدورها الوطني وتتحلى بالمسؤولية الأخلاقية تجاه شعبنا العظيم.

تهدف هذه الورقة الى وضع استراتيجية واقعية وممكنة لايجاد حل جذري لمعاناة السودانيين من ويلات الحروبات الاهلية بالتركيز على إيجاد حل سياسي شامل يخاطب جذور الازمة ويشارك فيه الجميع بلا استثناء. نقطة انطلاق هذا الحل تعتمد بالدرجة الأولى على التوافق الوطني على انهاء الحرب وإعادة الاعمار وعودة النازحين وانسحاب كافة المظاهر المسلحة ولا يمكن ان يحدث ذلك ما لم يتم الاتفاق علة تطبيق العدالة والعدالة الانتقالية وكشف الحقيقة وانصاف الضحايا ماديا ومعنويا ومحاسبة المتورطين ومن ثم الاتفاق على رؤية سياسية وطنية تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الوضع الراهن

كان من المؤمل ان تشكل ثورة ديسمبر العظيمة جداراً فاصلاً بين حقبتين في السودان، حقبة الظلم والقهر والاستبداد وحقبة الحرية والسلام والعدالة ولكن جرت الاحداث على غير ما كان مخطط له حيث افضت الشراكة السياسية بين المكون العسكري (الشريك الحاضر) والمكون المدني (الشريك الغائب) الى صناعة وثيقة دستورية مهدت الطريق امام العسكريين ليستولوا على السلطة مرة أخرى وشهدت المرحلة الانتقالية في فترتها الأولى ضعفا كبيرا في أداء الحكومة جعلت المكون العسكري يتحين الفرصة تلو الأخرى لتشويه حكومة الثورة وفاقم الأوضاع سوءا

اتفاق سلام جوبا وما ترتب عليه من تعديلات في الوثيقة الدستورية ومن ثم كانت المحاصصة الحزبية هي العنوان الأبرز لتلك المرحلة. هذا المشهد رسم صورة قاتمة في ذهن الشارع الثائر وبطبيعة الحال لم يترك فلول العهد المباد هذه الفرصة لتعطيل حكومة الثورة عن بلوغ أهدافها واستغلوا أخطاء الحكومة الانتقالية أسوأ استغلال وذلك بغرض اضعافها ومن ثم الإطاحة بها. في المقابل ظل تحالف الحرية والتغيير اشبه بالنادي المغلق يدير هذه الملفات الشائكة والمعقدة بمنهجية معيبة لا ترتقي الى المعايير العلمية والعملية لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية وكذلك التصدي لقضايا ظلت متراكمة لاكثر من ثلاثة عقود وبالتالي فقد التحالف الشارع الثوري ورصيده الوطني وهذا هو المصدر الوحيد الذي يستمد منه قوته ليفرض توازن القوى على الأرض بالتالي تاكلت شعبية التحالف وحدث تجريف سياسي كبير بعد انقسام تجمع المهنيين وفقدت الثورة عنصر محوري في قيادتها.

بالنظر الى ضعف الخبرة لقادة تحالف الحرية والتغيير وطبيعة المنهج الذي ادارت به المرحلة الانتقالية تم تحميل حكومة الفترة الانتقالية بحمولة ثقيلة اكثر من قدراتها ورفعت سقف طموحات وتطلعات الشارع الثائر مضاف الى ذلك وثيقة دستورية جعلت من العسكريين يتحكمون تماما في مفاصل الدولة ولم يجدوا صعوبات في الانقضاض على حكومة الثورة وتصفيتها. لولا الخلافات الداخلية بين الأطراف الانقلابية نفسها عشية ليلة الانقلاب لشهدنا عصرا استبداديا هو الأسوأ في تاريخ السودان أدت هذه الخلافات بين الجيش ومليشيات الدعم السريع الى نشوب الحرب والتي نحن بصدد مناقشتها إيجاد حلول استراتيجية لايقافها وتحقيق الاستقرار والسلام.

الأهداف

تهدف الورقة الى مناقشة أسباب اندلاع الحرب وجذور الازمة السودانية والعمل على وضع استراتيجية واقعية لحلها مستمدة من تراثنا وقيمنا والاستفادة من تجارب الشعوب التي عانت من نفس الويلات وذلك بغرض تصميم نموذج سوداني فريد في حل الازمات ويمكن تلخيص الأهداف في

١/ إيقاف الحرب ومعالجة الاثار الناتجة عنها من إعادة اعمار وعودة النازحين وتكثيف الجهود بغرض عدم نشوبها مرة أخرى

٢/ إحلال السلام الدائم بما في ذلك السلام الاجتماعي واستلهام تجارب السودانسسن في المصالحات الاجتماعية والعمل على توطين ثقافة السلام والمصالحة

٣/ الاستقرار السياسي وذلك عبر اليات مستحدثة تؤكد على ضرورة التوافق الوطني حول مشروع السودان العظيم والذي يسع الجميع تحت ظلال العدالة والمساواة والحريات العامة

التحديات والعقبات

ان اكبر مشكلة تواجه السودانيون اليوم هو إيقاف الحرب وان استمرار هذه الحرب يهدد بقاء الدولة السودانية على نحو جاد وخطير لذلك يجب مناقشة الوضع الحالي والمستقبلي للأطراف الأساسية في هذا النزاع المسلح وكذلك مستقبل الكتلة الاجتماعية والسياسية التي تساند اطراف الحرب وأيضا دور القوى الإقليمية والدولية التي تدعم وتغذي هذه الحرب عليه لابد من الإشارة بوضوح لتلك الأطراف وتشخيصها والعمل على وضع خطة لمعالجة مستقبلها والأطراف هي

١/ مليشيات الدعم السريع

كان موقف المعرضة منذ نداء باريس ٢٠١٦م هو حل مليشيات الدعم السريع ومليشيات الدفاع الشعبي وكل المليشيات التي انشأها نظام الإنقاذ ولكن بعد ثورة ديسمبر وصعود تحالف الحرية والتغيير لقيادة الثورة ومن ثم شارك بفعالية في كل التدابير التي أعقبت الثورة تجاهل وضع الدعم السريع في الوثيقة الدستورية بل اعطى قيادته حصانة دستورية بمشاركته في مجلس سيادة حكومة الثورة ولم تتطرق الوثيقة الدستورية لمستقبل مليشيات الدعم لسريع بالتي تمت شرعنة هذه المليشيات وهذا كان خطأ استراتيجي يجب ان نعترف به ونعمل على إصلاحه عليه

١/ يجب حل هذه المليشيات وفق برنامج الدمج والتسريح وإعادة الدمج

٢/ اذا رغب قادة هذه المليشيات الانخراط في العمل السياسي يستوجب عليهم الالتزام بتنفيذ برنامج العدالة والعدالة الانتقالية

٣/ مناقشة منح حصانات دستورية لقادة المليشيات وفق مصفوفة كاملة

٤/ التأكيد على ان الجيش المهني الموحد امر لا حياد عنه ولن نسمح بوجود سلاح خارج سلطة الدولة

٢/ القوات المسلحة والحركة الإسلامية

ان السجل الأسود للقوات المسلحة في الحروبات الاهلية والانتهاكات الجسيمة وضلوعها في حرب الإبادة الجماعية في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق مضاف الى ذلك مشاركتها المباشرة في قمع المتظاهرين السلميين والاسوأ من ذلك تورطها في ثلاثة انقلابات عسكرية ظلت تحكم فيه البلاد بقوة السلاح لاكثر من خمسة عقود ولا ينسى الشعب السوداني الفضيحة الأخلاقية التاريخية التي حدثت امام بوابة القيادة العامة تلك الجريمة التي هزت ضمير العالم اجمع وبرغم كل ذلك تبقى الحقيقة الساطعة مثل الشمس في رابعة النهار انه

لا دولة بلا جيش قومي مهني موحد

ولكل ما ذكر انفا ان المؤسسة العسكرية بحاجة الى إصلاحات جوهرية بعد تنقيتها من الهيمنة الايدولوجية لا سيما سيطرة تنظيم الاخوان المسلمين على قيادة الجيش السوداني ولتفكيك هذا التحالف الكاثوليكي علينا مناقشة اوضع الراهن لتنظيم الاخوان المسلمين وعلاقته بالمؤسسة العسكرية ووضع حلول استراتيجية تتضمن تنفيذ العدالة الانتقالية وتحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب والمساءلة عن الجرائم التي حدثت أيام حكمهم البلاد وتسليم المطلوبين لمحكمة الجنيات الدولية وتفكيك كل الخلايا العسكرية والاعتراف والاعتذار عن ما لحق بالشعب السوداني جراء فترة حكمهم والاتزام بالقانون والدستور

كل ذلك مقابل تطبيع حياتهم السياسية وعودة نشاطهم الى العلن

٣/ القوى الإقليمية والدولية

لا ينكر احد الدور المباشر لدور القوى الإقليمية لا سيما دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية في تغذية ودعم الحرب التي تجري الان في السودان لذلك تقترح الورقة مخاطبة الدولتين بصورة مباشرة وشرح حجم الاضرار التي لحقت بالشعب السوداني نتيجة لهذا الدعم وان المصلحة الاستراتيجية للدولتين هي وجود دولة سودانية مستقرة سلامية تعيش جنبا الى جنب مع شعوب العالم الحر

وسائل تحقيق الأهداف

حددنا الأهداف الأساسية لهذه الورقة وهي إيجاد حلول استراتيجية لانهاء الحرب في السودان وإشاعة السلام الاجتماعي بين السودانيين وتحقيق الاستقرار السياسي والمستدام وكذلك اوضحنا الأطراف الأساسية التي اشعلت هذه الحرب والان ننتقل للوسائل والاليات العملية لتحقيق تلك الأهداف

١/ صياغة مشروع وطني شامل يتوافق عليه الجميع بلا استثناء وان يكون مدخلاً لصناعة دستور دائم

٢/ ان اكثر التحديات التي تقف للحيلولة دون التوافق الوطني هو موضوع العدالة والعدالة الانتقالية لذلك لابد من تكثيف الجهود لشرح وتعريف العدالة الانتقالية وأهدافها واهميتها لتصميم نموذج سوداني للمصالحة الاجتماعية والسياسية

- **الخطوة الأولى لفتح نافذة جديدة للأمل والعمل على طي وتضميد جراحات الماضي المثخن بجراحات الانتهاكات والمجازر هي اجراء إصلاحات جوهرية في مسار العدالة والقانون وان تشمل هذه الإصلاحات معالجة القوانين التي سمحت بحدوث تلك الانتهاكات وكذلك افلات المجرمين المتورطين في ارتكاب تلك الجرائم وافلاتهم من العقاب اذ يمكن تلخيص اهداف العدالة الانتقالية في الاتي:**

أ/ المساءلة القانونية عن الانتهاكات الجسيمةوعدم الإفلات من العقاب

ب/ إقامة مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة فيها

ج/ احترام سيادة القانون وتيسير عملية السلام الاجتماعي

فشل حكومة الفترة الانتقالية في تنفيذ العدالة الانتقالية واجراء الإصلاحات القانونية التي تمكن الأجهزة العدلية من القيام بواجباتها بسبب ان الوثيقة الدستورية أوكلت مهمة تعيين قادة الأجهزة العدلية الى مجلس السيادة حيث اصطدم بفيتو المكون العسكري الامر الذي أعاق تطبيق العدالة والعدالة الانتقالية

لذلك تؤكد الورقة على ان الإجراءات التراتيبة التي تنتهجها العدالة الانتقالية وهي:
كشف الحقيقة
الانصاف
المصالحة الوطنية
هذه الإجراءات تطبيق كل واحد منها يفتح الطريق امام الاخر وصولا لمجتمع السلام والعدالة والمساواة

٣/ لضمان نجاح مشروع السودان العظيم لابد من العمل على خلق كتلة اجتماعية حرجة تتكون من

الكتلة التاريخية

القوى السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني

حشد الدعد الإقليمي والدولي

التحالف والتنسيق بين الكتلة التاريخية المدنية والقوى السياسية والمنظمات الاجتماعية من شأنه ان يخاق مناخ ملائم لبناء السلام وعزل الحرب وهذا يتطلب توفر الإرادة والعزيمة للقادة السياسيين الفاعلين وقدرتهم على صناعة نموذج سوداني يؤسس لسلام عادل ودائم ويغتح الطريق امام بناء الدولة المدنية الحديثة

٤/ الاعلام

بناء مؤسسات ومنصات إعلامية متطورة لديها القدرة على تشكيل الراي العام وتوظيف كل الطاقات نحو السلام وتضميد الجراح وعزل خطاب الحرب والكراهية

المحور الثاني

تكوين هياكل السلطة الانتقالية

بالنظر الى تجارب الحكم الانتقالي السابقة، والذي جاء بعد ثورات شعبية أطاحت بانظمة استبدادية، نجد ان هذه الفترات شهدت اض طرابات وعدم استقرار سياسي بالتالي فشلت في التأسيس لنظام ديمقراطي مستدام، ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- **عدم توافق القوى الوطنية على القضايا الاستراتيجية والتي تعبد الطريق امام قيام نظام ديمقراطي مستقر ومستدام**
- **ضعف البناء التنظيمي للأحزاب السياسية في السودان يجعل قدرتها على إدارة الدولة خلال الفترة الانتقالية تتسم بالضعف، الامر الذي جعلها في حالة صدام وخلاف مستمر مع النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني**
- **عدم وجود برنامج وخطة واضحة وواقعية لحكومات الفترات الانتقالية، اذ كان تركيزنا كقوى ثورة ينصب حول اسقاط النظام الاستبدادي دون التفكير والتخطيط لمرحلة ما بعد الاسقاط، لذلك يتم وضع مهام وبرامج للحكومة الانتقالية ولفترة زمنية قصيرة للغاية اكبر من طاقتها ويستحيل تنفيذها.**

ولتفادي الأسباب التي أدت الى فشل الحكومات الانتقالية السابقة يجب التأكيد على حقيقتين:

اولاً/ ان الحكومة الانتقالية يجب ان تكتسب شرعية دستورية وفق معايير يجب التوافق عليها بين القوى الوطنية

الفترة المحددة للحكومة.

المبادئ العامة لتكوين حكومة الفترة الانتقالية

- **أن يكون أعضاء الحكومة من الكفاءات الوطنية**
- **أن توضع معايير كل وزارة على حدا للخبرات المهنية والكفاءات العلمية**
- **ان لا يكون أعضاء الحكومة قد شاركوا في نظام الثلاثين من يونيو**
- **ان يتم انتخاب رئيس الوزراء اما من المجلس التشريعي او بانتخاب رئيس جمهورية وفق النظام المختلط**
- **أن تطرح الترشيحات للمنافسة العامة وفق معايير يتم التوافق عليها**
- **ان يكون اختيار وتعيين المجلس التشريعي سابق لاختيار وتعيين مجلس الوزراء**

- **أن لا يخضع شغل مجلس الوزراء للمحاصصات الحزبية**
- **مراعاة التمثيل الجغرافي والفئوي ومنح النساء تمييز إيجابي ولكن يشترط الالتزام بالمعايير العلمية المتوافق عليها**
- **المجلس التشريعي يجب ان يعكس التعدد والتنوع السكاني وفق الكثافة السكانية لكل ولاية**

<u>برنامج ومهام حكومة الفترة الانتقالية</u>

العدالة

رفعت ثورة ديسمبر الظافرة شعار (الحرية، السلام والعدالة) ولطالما اتفقنا على ان العدالة والعدالة الانتقالية هي المدخل الأساسي للاستقرار السياسي والذي يفتح الطريق امام بناء الدولة التنموية والرخاء الاقتصادي، لذلك يجب على حكومة الفترة الانتقالية ان تطلع في اول مهامها باجراء إصلاحات جوهرية في المنظومة العدلية على ان تشمل الإصلاحات:

١/ الإصلاح القانوني والدستوري ليتسق مع مبادئ ثورة ديسمبر المتمثلة في إقرار الحريات والحريات العامة وكذلك اصلاح القوانين التي سمحت بارتكاب انتهاكات جسيمة في حقوق الانسان والابادة الجماعية والتاكيد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتطبيق المحاسبة على كل من اجرم في حق المواطنين

٢/ مراجعة وإصلاح اليات تكوين أجهزة السلطة القضائية ويفوض رئيس الوزراء لاختيار

- **رئيس القضاء**
- **النائب العام**
- **تشكيل المحكمة الدستورية**

على ان يتم اعتماد هذه الترشيحات في المجلس التشريعي

الاقتصاد

ان الازمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها السودان، كانت سبباً مباشراً في سقوط كل الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- **غياب التخطيط الاقتصادي**
- **عدم التوظيف الأمثل للموارد رغم ما يتمتع به السودان من موارد طبيعية هائلة**

- **عدم الاستقرار السياسي ودخول السودان في حرب أهلية طويلة الأمد**

بناءً على الأسباب المذكورة انفاً، نقترح عقد مؤتمر اقتصادي يناقش الخلل والتشوهات في النظام الاقتصادي ويضع حلول عاجلة يبدأ تنفيذها فور تكوين حكومة مدنية انتقالية على ان تكون اجندة المؤتمر الاقتصادي على سبيل المثال

- **معالجة ازمة الديون**
- **مراجعة السياسات المالية والنقدية**
- **محاربة الفقر والبطالة**
- **توفير السلع الأساسية والضرورية**
- **وضع سياسة تقشفية وتخفيض الانفاق الحكومي**
- **تهيئة المناخ العام للاستثمار وجذب مدخرات المغتربين وذلك بمراجعة قانون الاستثمار**

الامن والدفاع

لم تعاني دولة حديثة من عدم الاستقرار الأمني والعسكري كما عانى السودان، وانعكس ذلك سلباً على عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي، عليه ولمعالجة هذه الازمة الأمنية والعسكرية لابد من الاتي:

- **ان تخضع الأجهزة الأمنية والعسكرية للحكومة الانتقالية خضوعاً تاماً**
- **إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية على النحو الذي يضمن مهنيتها وقوميتها وحصر دورها في حماية الدستور والامن**
- **حل جميع المليشيات ومنع وتجريم انشاءها وعدم السماح لاي جهة بامتلاك السلاح وان المؤسسة العسكرية هي الجهة الوحيدة التي تحتكر العنف وفق القانون**
- **عقد مؤتمر عاجل لاجراء الإصلاحات الأمنية والعسكرية**

قضايا أخرى

- **مفوضية مكافحة الفساد**
- **مفوضية اصلاح الخدمة المدنية**
- **مفوضية الدستور**
- **مفوضية السلام**

هياكل السلطة الانتقالية:

١/ المجلس التشريعي

٢/ مجلس الوزراء

٣/ السلطة القضائية

المحور الثالث

الدستور الدائم

ثمرة هذه الجهود، أي جهود توافق القوى الوطنية على انهاء الحرب وتنفيذ برنامج العدالة الانتقالية وصولاً لسلام مستدام واستقرار سياسي دائم على ان يتم ذلك من خلال اجماع سوداني غير مسبوق حول مشروع السودان العظيم الذي يسعنا جميعا في محبة وتسامح، لابد من ترجمة هذا التوافق في مشروع الدستور الدائم لنعالج معاً التناقضات المركزية الرئيسية والمتمثلة في:

١/ الهوية الوطنية

٢/ الديمقراطية الليبرالية

٣/ نظام الحكم الفيدرالي والتوزيع العادل للسلطة والثروة

٤/ الدين والدولة وحق المواطنة

٥/ النظام الاقتصادي ووضع الأسس للانتقال من نظام اقتصادي تقليدي يعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية الى نظام اقتصادي متطور يعتمد على الصناعة والتقنيات الحديثة

٦/ الحقوق والواجبات الأساسية

المشاركون

جميع السودانيون أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ونقابات ودوائر اكاديمية وبيوتات خبرة ومواطنون عاديون

يمكن ان نعتبر دستور ٢٠٠٥

والوثيقة الدستورية

وتجارب الشعوب الأخرى في صناعة الدساتير مرجعية لقيام المؤتمر القومي الدستوري

يجب الشروع في عقد المؤتمر القومي الدستوري من الان من خلال اعتماد قيام ورش متخصصة تهدف الى رسم الطريق نحو المؤتمر القومي الدستوري

الخطة التنفيذي

تكوين لجان مركزية للقيام بمهام الاتصال والتعريف بالمشروع وخلق اجماع حزبي ووطني وشعبي حول مشروع السودان العظيم

١/ لجنة العلاقات الخارجية (مركزية)

تتفرع منها لجان

- **لجنة الولايات المتحدة وكندا**
- **لجنة الاتحاد الأوربي**
- **لجنة جمهورية مصر العربية**
- **لجنة الاتحاد الافريقي والايغاد**
- **لجنة السعودية والامارات**

٢/ لجنة لجان المقاومة
٣/ لجنة القوى السياسية
٤/ لجنة الاتصال الداخلي
٥/ لجنة الاتصال بالإدارة الاهلية والطرق الصوفية والقيادات التاريخية
٦/ لجنة الاتصال بالسودانيين بالمهجر
٧/ لجنة الاتصال بمنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية
٨/ لجنة الاتصال بالمؤسسات الاكاديمية ومراكز البحوث والدراسات
٩/ لجنة الاتصال الجماهيري والشعبي
١٠/ لجنة التنسيق والمتابعة مع كل اللجان المركزية

تجتمع هذه اللجان فور إجازة هذا المقترح على ان ترفع خطتها خلال أسبوع واحد فقط

الاعلام

الشروع فورا في تأسيس اكبر منصة إعلامية متعددة الوسائط وتكوين فريق عمل متخصص ومتفرغ لهذا الغرض